تؤثر في الدلالة الكلية وتجعل المعنى الأصلي «المزعوم» معنى آخر . . ولو كان « فرعيا » فهذا لا ينفي أنه «آخر» ، تماما كما لا يمكن تجاهل حروف الزيادة في المشتقات من مادة واحدة ، وكما لا يمكن تجاهل نقطة الخاء في التفرقة بين الفعلين : (ينضح) و(ينضخ) في مثال الدكتور إبراهيم أنيس الذي لجأ إليه عند حديثه عن أنواع الدلالات [1] .

أما الدكتور كمال بشر فيميل -على ما يبدو- إلى أن يعتبر الاشتراك فيما يكون لفظه متشابهًا وهو كلمات مختلفة (مثل غُروب الشمس ، وغروب جمع غرب) في المثال الذي أورده [2] ويبدو أنه في ذلك يعتد بالتشابه الصوتي والكتابي الذي يجعل اللفظين كلفظ .

٥ ـ كتب ألفّت في جمع الألفاظ المشتركة تحت تعريفها العام ، (دلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى) ، مثل المنجّد لكراع النمل [3] .

٦ ـ كتب ألّفت في الألفاظ الواردة في القرآن الكريم على معانٍ مختلفة ، أي يقال فيها بالتعدد بناءً على الاستعمال القرآني فقط .

وهذه هي كتب الوجوه ، التي يتوجه هذا البحث لدراسة سياقات ألفاظ المتعدد الدلالي فيها . وأكثر الألفاظ المجموعة في هذه الكتب تنتمي إلى النوع الشائع الجمع فيه ، وهو اللفظ الواحد ، الذي تعددت معانيه ، والعلاقات بينها واضحة ، ويرجع تعدد المعاني فيه إلى الاستعمال أكثر من كونه راجعًا إلى ما يعرف بأصل الوضع وأصل اللغة .

والسؤال الآن : أين يمكننا أن نضع المشترك اللفظي على خارطة التعدد الدلالي بمفهومه في اللغويات الحديثة كما بيناه آنفًا ؟ !

في الحقيقة إن هذا يتوقف على طبيعة التقسيم الذي سنتناول المشترك باعتباره .

وبملاحظة أن ظاهرتي الهومونيمي والبوليزيمي عامتان في اللغات الإنسانية ـ وهذا سبب وجودهما في مراجع علم اللغة العام ـ فما يمكننا فقط هو بحث : أي هذه الأنواع موجود في العربية وأيها غير موجود ، على سبيل المقارنة لا غير ، وربما ينبغي علينا أيضًا

---

(١) إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص٤٦

(٢) كمال بشر ، دراسات في علم المعنى ، ص١٨٠-١٩٠ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٣) بتحقيق أحمد مختار عمر ، ، ضاحي عبد الباقي ، ط٢ عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٨م .